القسم الثاني
قضايا مغربية

(١) هوية المغرب . . من يحددها؟ ومن يغيرها؟

خلال الحقبة الأخيرة ، أكثر بعض السياسيين والمسؤولين الحكوميين ، من ترديد عبارات كبيرة وحاسمة ، حول هوية المغرب وانتمائه الثقافي ، من قبيل :

ـ المغرب الحداثي الديموقراطي .

ـ الخيار الحداثي الديموقراطي للمغرب .

ـ اختيار المغرب للنموذج المجتمعي الحداثي الديموقراطي .

ـ التمسك بالنموذج الحداثي الديموقراطي .

وقد كان الوزير المكلف بالكلام [١] في الحكومتين السابقتين ، من أكثر الناس حرصا على ترديد مثل هذه العبارات بلهجة صارمة حاسمة ، حتى ليخيل لمن لا يعرفه ، أنه ناطق رسمي باسم الحداثة والديموقراطية ، وباسم المجتمع المغربي والشعب المغربي ، الحداثي الديموقراطي .

إصرار عدد من المسؤولين والمتصدرين السياسيين على الترديد الجازم الحاسم لهذه المقولة ، يرمي أولا إلى ترسيخها في الأذهان وترويجها على الألسنة ، وتعويد الناس على سماعها واعتبارها مسلَّمة لا غبار عليها ، ويرمي ثانيا إلى التنميط والتعميم لحداثة معينة ، ذات رموز وإيحاءات وممارسات معينة ، سيأتي بيانها .

---

(١) المقصود به وزير الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة سابقا (نبيل بنعبد الله) .

الحداثة المجمع عليها والحداثة الخاصة بأصحابها :

أما الحداثة بمعنى النظام السياسي القائم على الشراكة والشورى والشفافية ، وعلى المؤسسات والقانون ، وعلى التوازن بين السلطات ، وعلى الانتخابات النزيهة والنظيفة ، وعلى العدل واستقلال القضاء ، وعلى حرية الصحافة ، وحرية التفكير والتعبير والمبادرة .

وأما الحداثة التي تمجد العلم والعلماء ، وتدعم البحث العلمي وتعطيه الأولوية ، وتؤمن باستقلالية المؤسسات العلمية والجامعية ، في نشاطاتها ونتائج أبحاثها .

وأما الحداثة القائمة على إطلاق طاقات المجتمع وتشجيعها ودعمها ، وعلى حرية المبادرة والعمل في كافة المجالات النقابية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية .

وأما الحداثة المتمسكة فعليا بكرامة الإنسان ، وحقوق الإنسان ، وتنمية الإنسان ، وبكرامة المرأة وحقوقها ورسالتها الريادية .

وأما الحداثة التي تعمل على تكوين الشباب وتحصينهم ، وتمكينهم من العلوم والمعارف والمهارات ، ورعاية قدراتهم الإبداعية وطاقاتهم الحيوية .

وأما الحداثة التي تبني اقتصادا وطنيا قويا ، متمتعا بالإبداعية والاستقلالية والعدالة وتكافؤ الفرص .

وأما الحداثة الرامية إلى تحقيق التنمية والرفاهية والاستقرار والرقي والازدهار ، ومحاربة البطالة وهدر الطاقات بجميع صورهما وأشكالها .

وأما الحداثة التي تتصدى لمحاربة المفسدين ، في جميع المجالات السياسية والمالية والإدارية والأخلاقية ، ولا تتردد في محاسبتهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم ، أيّاً كانت مناصبهم وصفاتهم وأنسابهم .

وأما الحداثة بمعنى الاستفادة والاقتباس والتعلم من الدول والشعوب الأخرى ، ومن كل تجاربها الناجحة ومنجزاتها الإيجابية .

فأما الحداثة بهذا المفهوم وبهذه المعاني والمضامين ، فنحن من أول المؤمنين بها ، ومن أكثر الداعين إليها ، ومن أشد المتمسكين بها ، وكل الإخوة الحداثيين الديموقراطيين ، بهذا المفهوم وبهذه المبادئ ، فنحن من أنصارهم وأعوانهم وحلفائهم .

ولا يضر الاختلافُ الواقع أو المتوقع في بعض تفاصيل هذه المبادئ والأهداف؛ لأن الاختلاف في تلك التفاصيل وفي غيرها واقع بين الحداثيين أنفسهم ، وبين الإسلاميين أنفسهم ، وبين الليبراليين أنفسهم ، وبين السلفيين أنفسهم ، وبين الاشتراكيين أنفسهم ، وهذه الاختلافات التفصيلية والجزئية ، لها أكثر من طريق أخوي أو ديموقراطي لتجاوزها أو التعايش معها .

ومع هذا كله ، فنحن لسنا بحاجة إلى أن نقول : إن المغرب أصبح حداثيا ، أو أنه اختار النموذج المجتمعي الحداثي ، أو أنه قد غير جلده ، أو أنه قد لبس الجلباب الحداثي ، بديلا عن «الجلباب المغربي» الشهير .

لسنا بحاجة إلى إعلان ذلك وإلى ترديده والدعاء به صباح مساء .

أولا ، لأن ذلك كله من المطالب والتطلعات البدهية والفطرية ، لدى أي

مواطن ولدى أي إنسان عاقل سليم .

وثانيا ، لأن هذا كله إما من بدهيات ثقافتنا الإسلامية والوطنية ، أو هو مما ترحب به وتستوعبه ثقافتنا وهويتنا .

وثانيا ، لسنا بحاجة إلى وصف المغرب وتصنيفه بهذه الهوية الجديدة – هوية الحداثة المذهبية – لكونها تحتمل وتحتمل ، ولأن بعض دعاتها لهم مفهومهم الخاص وهدفهم الخاص من وراء هذا الصراح وهذه الحداثة المزعومة عندهم؛ وكما يقال : «من أفعالهم وأقوالهم تعرفهم» . قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٠﴾ ﴾

[سورة محمد]

فهناك من يريدون الحداثة العلمانية ، التي تفصل الدولة عن هويتها الإسلامية المنصوص عليها في الدستور ، والمسجلة قبل ذلك في سجلات التاريخ .

وهناك من يريدون الحداثة اللادينية ، التي تساعدهم على إبعاد الشعب عن تدينه وثقافته وأخلاقه الإسلامية ، وعلى تخليصه من «رجعيته التقليدية» ، أي من قيمه ومرجعيته الإسلامية .

وهناك من يريدون الحداثة التي تقضي على استعمال اللغة العربية ، التي تشدنا إلى ما يكرهون ـ الماضي والتراث والدين ـ لفائدة اللغة الفرنسية «لغة الحداثة» وثقافتها وأهلها .

وهناك من يريدون الحداثة سلاحا سياسيا مؤقتا ، فقط لمحاربة «المد الأصولي» الذي يجتاح «هذه الأيام» ، ربوع العالم الإسلامي ، بل معظم بلدان العالم ، وقطع الطريق عليه .

وهناك من يريدون الحداثة بصفة أساسية من أجل تحطيم القيود والحواجز الاجتماعية ، الدينية والخلقية ، وإطلاقِ الحرية الكاملة لممارسة الطقوس الحداثية وترويجها بشكل علني رسمي ، لا يبقى معه خجل ولا وجل : (الإباحية الجنسية ، الشذوذ الجنسي ، الخمور ، المخدرات ، طوفان المهرجانات ، ثورة الغناء والرقص ، فتح المقاهي والمطاعم واستعمالها في نهار رمضان) .

فهذه بعض ملامح الحداثة ، أو هذه بعض مقاصد الحداثة ، عند طائفة من «الحداثيين» . وهؤلاء عادة هم الذين يكثرون من ترديد المفردات الحداثية ، ومن إطلاق الشعارات الحداثية ، ويدمنون ممارسة الطقوس الحداثية المذكورة والدفاع عنها ، وهم الذين يقسمون بالأيمان المغلظة أن المغرب قد انخرط بلا رجعة في نادي الحداثة والحداثيين ، وأنه الآن يستكمل – فقط يستكمل – بناء النموذج المجتمعي الحداثي ، وفق المواصفات المتعارف عليها عندهم .

هوية المجتمع ومحاولة السطو عليها :

بعض السياسيين ، من هذه الطائفة أو من جيرانها وأصدقائها ، يتسورون ويتصورون أنهم لما أصبحوا وزراء ووجهاء ، ولما أصبحوا يشكلون الحكومة وينطقون باسمها ، فمعنى هذا أنه من حقهم أن يمثلوا الشعب المغربي ، وأن يتصرفوا فيه ويحددوا له هويته ومستقبله ، ويحسموا قضاياه المصيرية .

وينسى هؤلاء السادة أن حكومتهم ، كأخواتها السابقة ، ليس لها من التمثلية الشعبية إلا جزء ضئيل هزيل ، وأنهم لا يزيدون عن كونهم وزراء «تصريف أعمال » .

ولعله لهذا السبب ، نجد الملك في المغرب ، يبادر من حين لآخر إلى تشكيل هيئات وعقد مناظرات ، تكون ذات قدر من المصداقية والتمثيلية الشعبية ، لحسم بعض القضايا الهامة والحساسة ، فلا يكتفي فيها لا بنفسه ومستشاريه ، ولا بحكومته أو بعض وزرائه المختصين .

وإذا كان هذا يقع في قضايا محدودة ، مثل التعليم ، أو مدونة الأحوال الشخصية ، فكيف يسمح بعض الوزراء وبعض السياسيين لأنفسهم أن يحددوا بمفردهم هوية المغرب وانتماءه ، فإذا هو بجرة قلم ، أو بزلة لسان ، قد «اختار النموذج المجتمعي الحداثي» ، وأصبح منتميا إلى الحداثة الغربية ، أو أصبح له انتماء أورومتوسطي ، أو أصبح من أبناء الفضاء الفرنكوفوني . . .؟!

أليست هذه القضية – وفي أحشائها قضايا فرعية كبيرة –تستدعي بإلحاح واستعجال ، عقد مناظرات وتشكيل هيئات وطنية ، مؤقتة أو حتى دائمة ، للدراسة والتشاور والتحاور ، وتقرير : من نحن وماذا نريد وإلى أين نسير؟

وفي انتظار أن يأتي أو لا يأتي شيء من هذا القبيل ، فإن استصحاب الأصل أصل ، واليقين لا يزول بالشك .

فالذي نعرفه ويعرفه الجميع يقينا ، هو أن الدستور المغربي يصنف المغرب دولة إسلامية ، وأن دين الدولة هو الإسلام ، ويقرر أن لغته الرسمية هي

اللغة العربية .

وقبل ذلك نعرف ويعرف الجميع يقينا ، أن الشعب المغربي شعب مسلم وأنه مجتمع إسلامي ، وأن نموذجه المختار لثلاثة عشر قرنا متتالية ، هو نموذج المجتمع الإسلامي ، حتى لو أصيب هذا النموذج ببعض الآفات والنكسات ، لأسباب ذاتية أو خارجية .

ومن جهة أخرى ، نعرف أيضا أن الشعب المغربي في أغلبيته الساحقة ، يمتزج فيه العنصران الأمازيغي والعربي ، فهويته من هذه الناحية هوية أمازيغية عربية مندمجة ، وليست ثنائية مزدوجة .

أما أن المغرب قد اختار نموذجا مجتمعيا آخر وهوية أخرى وانتماء آخر ، فلا ندري من قرر ذلك ومتى وكيف؟ وما مضمون هذا الاختيار؟ وما علاقته بالهوية الدينية والاختيارات التاريخية للشعب المغربي؟

إذا كانت بعض الحكومات المغربية – أو بعض القطاعات الحكومية ــ قد جعلت من الحداثة العلمانية الإباحية شعارا لها ودثارا لسياستها ، وإذا كانت قد نهجت نهجا يخدم رؤيتها وآمالها ، أو وقعت على مواثيق دولية ، نابعة من الحداثة المقبولة أو غير المقبولة ، فهذا اجتهادها وتدبيرها الخاص بها ، قد تنال عليه أجراً أو أجرين ، أو وِزراً أو وِزْرَيْن ، أو غير ذلك .

لكن عليها وعلى جميع المسؤولين والسياسيين ، أن يتذكروا ويراعوا : أن الشعب المغربي بكامله ، ليس في هذا العصر فحسب ، بل على مدى قرون وقرون ، قد اختار وقرر ، ورضي ووقَّع : على أن الإسلام دينُه وشريعته

وثقافته وهويته . رُفعتِ الأقلام وجَفَّتِ الصحف .

نعم نحن نعرف ونعترف ، أن مغرب القرن العشرين ، قد شهد – قبل الاستقلال وبعده – تشكيل نخبة من ذوي الولاء والعشق للثقافة الحديثة والحداثية ، وأن منهم من يريدون مغربا حداثيا منتميا إلى النمط الغربي ونموذجه المجتمعي ، ولا يمت بصلة إلى الإسلام وما تفرع عنه ، وبعض منهم يرون أنه حتى إذا لم ينجحوا في هذا الخيار ، فعلى الأقل لا يريدون بقاء المجتمع المغربي ودولة المغرب في أحضان الانتماء الإسلامي والالتزام الإسلامي ، وهم يعملون ويدفعون في هذا الاتجاه بكل ما يستطيعون ، وهذا شأنهم ولا دخل لنا في شؤونهم وأمانيهم .

لكن المطلوب من هؤلاء السادة هو أن يتواضعوا ، وأن يتحدثوا عن تطلعاتهم واختياراتهم في أحزابهم وتياراتهم ، أو حتى في حكومتهم ، إذا كانت لهم حكومة أو كانوا جزءا من الحكومة ، ولهم أن يعبروا عن أحلامهم وتمنياتهم للشعب المغربي وللمجتمع المغربي ، بأن يرتقي ليصبح مثلهم ، ولهم أن يفتخروا بأن المغرب يتمتع بأحزاب حداثية ديموقراطية ، وبحكومة حداثية ديموقراطية ، وأن أعضاء هذه الحكومة أو بعض أعضائها ، يريدون تحقيق الحداثة والديموقراطية ، وبناء مجتمع حداثي . . . فهذا كله شأنهم ، ومن حقهم أن يتغنوا به ويرقصوا على نغماته .

أما السطو على هوية المجتمع وانتمائه ، ومصادرة إرادته واختياره ، ومحاولة تثبيت ذلك السطو وترسيمِه من خلال كثرة الكلام ووسائل الإعلام ، فأمر لا

يمكن قبوله ولا السكوت عنه .

ومن البدهيات في الفكر الديموقراطي السليم وفي الممارسة الديموقراطية الحقة التي نتمسك بها ، أن تخضع الأقلية لما اختارته الأكثرية ، وأن تحترم ما عليه السواد الأعظم من الشعب ومن المجتمع ، وهذا يلزم حتى لو كانت الأكثرية انتخابية ظرفية ، فكيف إذا كان هذا الاختيار إجماعيا ثابتا ، ضاربا في أعماق الزمان والمكان ، ألم يقل الدكتور محمد عابد الجابري بحق : إن الإسلام في المغرب قد مسح الطاولة؟

وإن الممارسة الديموقراطية الجادة والصادقة ، كانت تقتضي ألا يدخل في الحكومة من لا يمثلون في مجتمعهم إلا أقلية ضئيلة ، ما زالت في طور الكفاح الثقافي والسياسي لفرض وجودها والخروج من شرنقتها .

كان على أصحاب الحداثة العلمانوية - سواء من جهة اليسار أو من جهة اليمين أو ممن لا جهة لهم - أن يفهموا أنهم حتى لو أسند إليهم - في ظروف معينة - تشكيل الحكومة كاملة بمفردهم ، أنهم في الحقيقة إنما يشكلون أقلية معارضة داخل مجتمع إسلامي ، وداخل محيط إسلامي ، وداخل دولة قيامها ومشروعيتها بالإسلام ، واستمرارها واستقرارها بالإسلام . ورحم الله من عرف قدره .

*****

(٢) المسألة اللغوية بالمغرب

من يتابع المسألة اللغوية والسياسة اللغوية بالمغرب الحديث ، والجدالات المتواصلة حولها ، منذ استقلال المغرب وإلى الآن ، يحس أنه أمام بلد ما زال يبحث عن هوية ، وأنه يعيش مخاض ولادة وتَشَكّل .

فَرْنَسَةٍ شبهِ تامة :

فمِن فَرْنَسَةٍ شبهِ تامة للغة الإدارة والتعليم ، إلى محاولات متعثرة للتعريب ، إلى نصف تعريب أو رُبع تعريب ، إلى الانقلاب على التعريب ونِصفِه ورُبعِه ، إلى مناهضة صريحة لكل خطوة جديدة نحو التعريب ، إلى التعهد بإنشاء «أكاديمية اللغة العربية» ، إلى القرار السري بمنع إقامتها ، إلى محاولة فرنَسَة اللغة والكتابة الأمازيغية ، إلى التخلي عن كتابتها بالحرف العربي الذي كتبت به منذ قرون وقرون ، إلى ظهور نابتة جديدة من دعاة ترسيم العامية وإحلالها محل اللغة العربية ، إلى غير ذلك من وجوه التخبط والاحتيال والالتفاف ومحاولات تشكيل جديد لهوية المغرب ، أو على الأقل جعله بدون هوية .

وكل هذا يستمر ويتكرر منذ نصف قرن ويزيد ، وهو زمن أكثر من كثير لحسم هذه القضية ، فكيف وهي محسومة شعبيا وتاريخيا ودستوريا؟؟!!

لو أردنا قرارات سياسية تتخذها الجهات الممثلة للأمة ، أو الجهات ذات القرار والتنفيذ ، فهي أسهل شيء في هذا الباب . ولكن ها هنا مكمن الداء!

ولو أردنا دراسة الموضوع دراسة علمية إستراتيجية شاملة ، يتولاها علماء خبراء مختصون أكفاء ، تنتهي إلى نتائج وتوصيات موضوعية ، فهذا يمكن

إنجازه في سنتين أو ثلاث ، فنعتمد ذلك ، ويكون منهجنا علميا واختيارنا علميا .

ولو أردنا الرجوع إلى الشعب صاحب السيادة كما يقال ، وكما ينص الفصل الثاني من الدستور المغربي ، فالاستفتاء ممكن في كل وقت وحين ، ويمكن أن نُعِدَّ أسئلته ونقاشاته وحملته الدعائية وكل متطلباته في أسابيع ، أو شهور على أبعد تقدير . فلماذا لا نستفتي الشعب ونسأله :

- ما هي اللغة التي تختارونها لغة رسمية للبلاد ومؤسساتها الرسمية؟
- هل تريدون لغة رسمية ثانية أو ثالثة ، وهل هي هذه أو هذه أو هذه؟

وإلى أن يقع شيء مما سبق ، فالمعول عليه الآن هو الدستور ، الذي نص في صدارته على أن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة ، لغتها الرسمية هي اللغة العربية» . وهذا النص موجود في جميع الدساتير التي عُمل بها بالمغرب ، وبناء عليه فكل تهميش للغة العربية ، وكل إضعاف لها ، وكل تعطيل لها أو تفضيل لغيرها عليها في مؤسسات الدولة ومعاملاتها ، فهو تعطيل وخيانة للدستور وللاستفتاءات الشعبية المتعددة التي أقرته .

وأنا لا أعلم الآن أحدا في المغرب يعترض أو يتحفظ على تعليم اللغات الأجنبية واستعمالها والاستعانة بها ، سواء في التعليم والبحث العلمي ، أو في غير ذلك من المجالات ، ولكن هذا كله لا يجوز أن يكون متقدما ولا مفضلا على لغة البلاد الرسمية ، ولا على حسابها ، وهذه من البدهيات الوطنية في كل بلد يحترم نفسه ويؤمن بذاته سيادته .

العربية والأمازيغية شقيقتان لا ضرّتان :

وأما اللغة الأمازيغية فمما لا شك فيه أنها أولى بالعناية والمكانة من أي لغة أجنبية ، ومن حقها على المغاربة وعلى الدولة المغربية تمكينها من المكانة اللائقة بها ، وكذلك تطويرها وتأهيلها ، لتكون وعاء آخر لشخصية المغرب وثقافته ، ولتكون أقدر على أداء وظائفها الوطنية بشكل متواصل ومتنام .

وليس في هذا أي تحفظ أو تردد أو إشكال ، ولكن المشكلة في بعض مَن يريدون افتعال خصومة أو معركة أمازيغية مع اللغة العربية ومكانتها الشعبية والدستورية ، فالحقيقة التاريخية والمصلحة الوطنية تفرضان أن تكون الأمازيغية والعربية شقيقتين ، لا ضرَّتين كما يتصورهما البعض ، وهذا يقتضي العمل على تصحيح الخطأ الجسيم الذي تمثل في التخلي عن كتابة الأمازيغية بالحروف العربية والانتقال إلى كتابتها بما يسمي «تيفناغ» ، وهذا يستدعي توضيح أمرين مهمين :

● **الأمر الأول** : هو أن كتابة اللغة الأمازيغية بالحروف العربية ، هو أقرب طريق نحو تقويتها وتعميمها على كافة المغاربة بسهولة وتلقائية ، ثم هو الأمر الذي ارتضاه الأمازيغ وعملوا به على مدى القرون الماضية ، وكان ذلك بتلقائية بعيدة عن الحسابات النخبوية الإيديولوجية ، التي تتحكم في الموضوع اليوم ، كما أن كل حرف غير الحرف العربي يستعمل لكتابة الأمازيغية ، سيشكل قطيعة مع التراث الأمازيغي المكتوب بالحرف العربي ، وقطيعة مع المحيط الحيوي للغة الأمازيغية ، بينما الكتابة بالحرف العربي تعزز وتنمي

الوحدة الوطنية والأصالة التاريخية ، وتسهل توسيع الخريطة الجغرافية والديموغرافية لتعليم اللغة الأمازيغية وتداولها .

● **الأمر الثاني** : هو أن اللغة ـ أي لغة ـ تتمثل حقيقتها وشخصيتها أساسا في نطقها لا في كتابتها ، فالوجود الحقيقي للُّغة هو اللسان وليس الخط ، ولذلك يعبَّر عن اللغة باللسان والألسُن والألسِنة ، فنقول : اللسان العربي ، واللسان الأمازيغي ، واللسان الفرنسي ، وعلى هذا الأساس سمَّى ابن منظور موسوعته اللغوية (لسان العرب) . وفي القرآن الكريم : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الروم] ، ومن هنا أيضا يعبر عن العلوم اللغوية وعن الدراسات اللغوية باسم : الألسُنية ، أو باسم اللسانيات . فاللغة هي اللسان والنطق ، لا الكتابة والخط .

وها هم مئات الملايين من المسلمين غير العرب ، من أمم ذات حضارة وعراقة ، ولها مكانة دولية اليوم أرفع مما للعرب أجمعين ، يكتبون لغاتهم بالحرف العربي ، في الهند وباكستان وإيران وغيرها ، ولا يمثل ذلك عندهم أي مشكلة أو منقصة أو عائق .

وعلى كل حال فتصحيح الغلط ما زال مطلوبا وممكنا ، والخطب فيه يسير . والمصلحة الوطنية ومصلحة اللغة الأمازيغية تستدعيان هذا التصحيح ، ولو بعد إعادة دراسة المسألة دراسة علمية موضوعية .

البديل العامي للغة العربية؟!

كما أشرت سابقا وكما هو معلوم ، انبعثت مؤخرا دعوات ومبادرات عديدة

ترمي إلى استعمال اللهجة العامية وترسيمها بديلا عن اللغة العربية ، بحيث تصبح اللهجةُ العامية هي لغة التعليم والتأليف والإعلام والوثائق الإدارية ... وهذه فكرة قديمة يتم إحياؤها ومحاولة فرضها من حين لآخر ، في هذا البلد أو ذاك من البلدان العربية ، وقد عرفت هذه الدعوة سجالات ساخنة بين بعض المفكرين والأدباء المصريين أوائل القرن العشرين .

ولعل مبتكرها وأقدم دعاتها هو المستشرق الألماني الدكتور (ولهم سبيتا) ، الذي عاش بمصر ، ودرس العاميّة المصرية ، وعايش حركة الإحياء والنهوض التي كانت تعتمل داخل مصر ، وفي سنة (١٨٨٠م) ألّف كتاباً سمّاه (قواعد اللغة العامية في مصر) ، زعم فيه أن النهضة العلمية المصرية متوقفة على التخلص من اللغة العربية واعتماد العامية .

ثم حمل الراية من بعده المهندس الإنجليزي المبشر (وليم ولكوكس) ، الذي كان مهندساً للري ، فقد ألقى محاضرة ونشرها في مجلة الأزهر سنة (١٨٩٣م) ، أعلن فيها أنَّ الذي يؤخر المصريين عن الاختراع والتقدم العلمي هو استعمالهم للغة العربية الفصحى ، ولكنه بدل أن يعلم المصريين هذه الاختراعات أو يكتب شيئا عنها بلهجتهم العامية ، ترجم لهم أجزاءً من الإنجيل إلى ما سماه اللّغة المصريّة ، أي العامية المصرية .

بعد ولكوكس حمل الراية أحد القضاة الإنجليز بمصر وهو (سلدن ولمور) فألّف سنة (١٩٠١) كتاباً آخر في الموضوع سماه (العربية المحليّة في مصر) ، دعا فيه إلى اتخاذ العاميّة لغة أدبية ، محذرا من أننا إن لم نفعل(فإنَّ لغة الحديث العاميّة ولغة الأدب ستنقرضان ، وستحل محلهما لغة أجنبية نتيجة الاتصال

بالأمم الأوربية) .

ثم أضاف فكرة جديدة أخرى وهي أن (خير الوسائل لتدعيم اللغة العاميّة هي أن تَتخذ الصحف الخطوة الأولى في هذا السبيل ، وأنها ستحظى بعون من أصحاب النفوذ) .

لست أدري هل اكتشف بعض الصحفيين بالمغرب فكرة (سلدن ولمور) بعد قرن من إطلاقها؟ أم أن هناك (ولموريين) آخرين من أصحاب النفوذ ، ما زالوا يروجون الفكرة ويمدونها بالعون المطلوب؟

وقد تبنى دعوة ولكوكس وتحمس لترويجها والدفاع عنها – فترة من الزمن – من الكتاب المصريين ، في طليعتهم لطفي السيد وسلامة موسى وعبد العزيز فهمي . بل ذهب هؤلاء إلى فكرة أخرى أشد خبثا ، وهي الدعوة إلى كتابة العربية بالأحرف اللاتينية [١] .

ومعلوم أن كل هذه الدعوات قد تبخرت وذهبت أدراج الرياح ، ثم وصل بخارها وغبارها مؤخرا إلى بعض ذراري الطبقة المفرنسة بالمغرب .

من الحجج التي يتذرع بها أنصار «العامية البديلة» : أن كل الناس سيفهمونها ويتفاهمون بها ، ويقبلون على القراءة والتعلم بها ، لأنهم أصلا يتحدثون بها منذ ولادتهم . وبناء على ذلك كان المفروض أن المطبوعة التي تكتب الآن بالعامية المغربية [٢]، سيكون قراؤها بالملايين أو نحو ذلك ، وأنها ستسبب كسادا سريعا للصحف والمجلات «النخبوية» المكتوبة بالفصحى ،

(١) المقصود به وزير الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة سابقا (نبيل بنعبد الله) .
(٢) هي الجريدة الأسبوعية المسماة (نيشان) .

ولكن المفاجأة هي أنها ـ ورغم بهارات الإثارة فيها ـ تظل هي الأقل مبيعا والأكثر خسارة في سوق الصحافة المغربية . فهل يستطيع صاحبها أن يجيبنا (نيشان) عن مبيعاته وخسائره ، وكيف يعوض الخسارة ويحصل على الربح؟؟

بالمقابل نجد على سبيل المثال شبكة (الجزيرة) أحدثت عدة قنوات خاصة بالرياضة ، وكلها ناطقة باالعربية الفصحى ، والرياضة كما هو معلوم يتابعها العامة والخاصة ، ويتابعها من غير المثقفين أضعاف من يتابعونها من المثقفين ، بل حتى قناة (الجزيرة للأطفال) ، وقناة (الجزيرة براعم) ، التي تخاطب ذوي الخمس سنين ومن دونهم ، تستعملان الفصحى بصفة كاملة ، ومع ذلك فهذه القنوات يشاهدها ويتابعها الملايين ، بل يشاهدها مئات الأضعاف ممن يشاهدون قنوات أخرى تستعمل العامية ، ويشاهدها في الدقيقة الواحدة أكثر ممن يقرؤون (نيشان) منذ صدورها وإلى حين وفاتها!!!

والذي لا شك فيه – وإن كان بحاجة إلى بحث وبيان – هو أن عامة الناس في المغرب ، كما في عموم الوطن العربي ، يفهمون الفصحى أكثر مما يفهمون اللهجات الخارجة عن أوطانهم ، بل حتى عن مناطقهم وقبائلهم .

ومن الطرائف التي لا أنساها ، أن جدتي لأمي (وهي جبلية من قبيلة سُماتة) ، وجدتي لأبي (وهي أعرابية من قبيلة الخلوط) ، كانتا – رحمهما الله – إذا التقتا وتحدثتا لا تكاد إحداهما تفهم شيئا مما تقوله الأخرى ، وبين قريتيهما أقل من عشرين كيلومترا ، وقد كانت والدتي هي التي تترجم بينهما ، لكونها تعلمت اللهجتين معا!!

(٣) المذهب المالكي بالمغرب . . بين الجد والهزل

منذ اثني عشر قرنا استتب الأمر لمذهب الإمام مالك بن أنس ﷺ ، فصار مذهبا وحيدا لأهل المغرب .

وليس ذلك راجعا إلى كون المغاربة لم يعرفوا سواه ، فأخذوا ما وجدوا ، بل بالعكس ، لقد عرفوا وجربوا سائر المذاهب الإسلامية الأخرى ، من شيعة وخوارج ومعتزلة وشافعية وحنفية وظاهرية وغيرهم ، ولكنهم رضوا المذهب المالكي واستقروا عليه دون غيره مما عرفوه وجربوه .

تجذّرُ المذهب المالكي بالمغرب :

ولقد تجذَّرَ المذهبُ المالكي ورسخ بالمغرب عبر ثلاث حلقات :

١ ـ **حلقة العلماء الفقهاء** ، ابتداء من بعض تلامذة الإمام مالك وتلامذتهم ، الذين حملوا فقه مالك ومُوَطَّأَه ومنهجه . ثم استمروا على ذلك خلفا عن سلف .

٢ ـ **حلقة التدين الشعبي** ، الذي وثق بفقهاء المذهب واطمأن إليهم ورضيهم واقتدى بهم .

٣ ـ **حلقة الأمراء والحكام** ، الذين ساروا مع المذهب ، تأييدا وتطبيقا ، منذ المولى إدريس الأكبر .

وهذه الحلقة الأخيرة ـ خلافا لما يُظن ـ هي أضعف الحلقات وأقلها استقرارا ، ويكفي هنا التذكير بالمواقف العدائية للعبيديين وبعض الموحدين ، ضد المذهب المالكي وفقهائه . . . وقد ذهبوا . . وبقي المذهب .

تضافُرُ هذه الحلقات الثلاث جعل من المذهب المالكي مذهبا للدولة ، ومذهبا للنخبة ، ومذهبا لعموم المجتمع ، فكان مذهب المغاربة أفقيا وعموديا ، وقلما تحقق هذا ـ إن كان قد تحقق ـ لمذهب من المذاهب عبر التاريخ !

استتباب المذهب المالكي وهيمنته بالمغرب ـ وبالغرب الإسلامي عموما ـ كان عن جدارة واستحقاق ؛ فهو مذهب أهل المدينة . ومذهب أهل المدينة هو الإرث العلمي والعملي ، الكامل والمباشر ، لسنة رسول الله ﷺ ، ولسنة خلفائه الراشدين ، ولِأَبرَز فقهاء الصحابة والتابعين . وهذه أمور معلومة وموثقة ومسلمة عند الدارسين المختصين [1] .

ولم يكن المذهب المالكي خلال القرون الاثني عشر الماضية من تاريخ المغرب ، مذهبا منحصرا في المساجد والمدارس الدينية ، ولم يكن خاصا بفتاوى العبادات وبعض المحرمات ، بل كان مذهب السياسة والحكم ، ومذهب المال والاقتصاد ، ومذهب القضاء والقضاة ، ومذهب المفتين والمربين ، ومذهب الصوفية الزاهدين ، ومذهب المجاهدين والمرابطين ، ومذهب التجار والصناع ، ومذهب الشرطة والمحتسبين ، ومذهب الفلاحين والكسابين . . . وباختصار : لقد كان مذهبَ الدين والدنيا ، ومذهب الدولة والمجتمع .

تهميش المذهب وتغييبه :

لكنْ خلال القرن الماضي – الذي شهد نصفُه الأول مرحلةَ الاستعمار ، وشهد نصفُه الثاني مرحلة الاستقلال – تغيرت أحوال المغرب كثيرا ، ومن جملة هذه التغيرات التهميش التدريجي للمذهب المالكي ، من مسرح

(١) راجع على سبيل المثال ما كتبته في هذه المسألة في كتاب (نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي) .

الأحداث ومن مسرح الحياة .

لقد كان تهميش المذهب وتغييبه وجهًا من وجوه سياسة استعمارية ترمي إلى السلخ الممنهج للدولة المغربية من طبيعتها وهويتها الإسلامية ، لكي تمتد عملية السلخ هذه إلى الهوية الثقافية والاجتماعية للشعب المغربي نفسه .

ومازال المسلسل جاريا على قدم وساق ، لولا ألطاف من الله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [يوسف] .

في سنة ١٩٥٨ ، أي في غمرة الاستقلال وآماله وطموحاته ، شكل الملك محمد الخامس ، رحمه الله ، لجنة من كبار الفقهاء والقانونيين ، برئاسة ولي عهده آنذاك ، الأمير مولاي الحسن ، عهد إليها بتدوين الفقه الإسلامي (أي الفقه المالكي بالدرجة الأولى) . وهي اللجنة التي أعدت ـ أول ما أعدت ـ مدونة الأحوال الشخصية ، وواصلت اللجنة عملها فأعدت (مدونة الأموال) بعد (مدونة الأحوال) ، ودفعت اللجنةُ المدونتين إلى الأمانة العامة للحكومة ، لأجل « المراجعة الفنية » . ولكن المراجعة هناك لم تكن «مراجعة فنية » ، وإنما كانت « مراقبة إستراتيجية » ، يتضح ذلك جليا حين نعرف أن القائمين بتلك المراجعة / المراقبة ، كانوا فرنسيين ومفرنسين ، لقد أجازوا (مدونة الأحوال) وأوقفوا (مدونة الأموال) ، فكان ذلك إيذانا بوقف عمل اللجنة برمته !! وقد سجل الأستاذ علال الفاسي ، رحمه الله ، هذه القضية بكل مرارة واستغراب واستنكار ، في مقدمة كتابه التاريخي (دفاع عن الشريعة) .

المذهب المالكي وبعض فقهائه في زاوية ضيقة ، هي زاوية « الدفاع عن

العادات والخصوصيات المغربية » ، في مواجهة بعض الظواهر والأفكار « الإخوانية والسلفية والوهابية » ، وهكذا أصبح المذهب المالكي يُستحضر ويستنفر ـ أساسا ـ لخوض معارك ضد القبض في الصلاة ، وضد صلاة ركعتين قبل الجمعة أو بعد صلاة المغرب ، وضد التسليمة الثانية ، أو للدفاع عن ترك التعوذ والبسملة ، وعن الدعاء الجماعي في أدبار الصلوات ، وعن الأذانات الثلاثة يوم الجمعة .

لقد حصروا المذهب المالكي وشغلوا الكثير من فقهائه في مسائل جزئية خلافية (خلافية حتى داخل المذهب نفسه) ، وهي ـ مع ذلك ـ لا تشكل حتى واحدا بالمائة من المذهب وفقهه العظيم ، وكأنهم يريدون أن يقولوا : هذا هو المذهب المالكي ، ولا شأن للفقه المالكي بما سوى ذلك ، من شؤون الدولة والمجتمع ، لاشأن له بالقوانين وبالقضاء ، ولا بالمال والأعمال ، ولا بالبنوك والشركات .

إذا كان المغرب مالكيَّ المذهب ، فما قول مذهبنا في منع قيام مصارف إسلامية لاربوية بالمغرب ، خلافا لجميع الدول العربية والإسلامية ، وحتى لبعض الدول الغربية ؟ هل من المذهب المالكي إرغام الناس على التعامل الربوي وسد أبواب الحلال عليهم ؟

هل من المذهب المالكي إغراق البلاد وأهلها في الخمور بلا حسيب ولا رقيب ؟ ونحن نعلم أن « ما قاله مالك في الخمر » صار مثلا يضرب لمبالغته ـ رحمه الله ـ وتشديده على الخمر وأهلها .

وهل من المذهب المالكي إجراء الانتخابات والاستفتاءات كلها يوم الجمعة ، مما يسبب حرمان مئات الآلاف من المواطنين من أداء فريضتهم ؟

هذه مجرد أسئلة ومجرد أمثلة ، تكشف عن التعامل الهزلي لبعض المسؤولين والفقهاء المجرورين معهم ، مع قضية المذهب المالكي بالمغرب ، وهي سياسة لا تزيد الناس ـ والشباب خاصة ـ إلا زهدا في «مذهب مالكي» هو أقرب إلى الهزل منه إلى الجد ، وأقرب إلى طمس الحقائق وتشويهها منه إلى كشفها وبيانها .

المغرب بكل مكوناته بحاجة اليوم إلى المذهب المالكي ، وإلى الجدية في الاستفادة من المذهب المالكي .

المذهب المالكي يعزز شرعية الدولة وشرعية النظام القائم عليها ، ويضمن استمرار هذه الشرعية واستقرارها .

المذهب المالكي يخدم الوحدة الترابية ويحسمها ، إذا عرف الناس حكمه وقوله في المسألة ، وإذا عرفوا أن المذهب مسموع له ولفتاواه بجد وصدق ، فكلنا مالكيون من طنجة إلى الكويرة .

المذهب المالكي يحفظ للمغرب هويته وانسجامه وتماسكه .

المذهب المالكي يعفينا ويريحنا من الغلو والتطرف ونزعات العنف والتمرد ، لأن هذه الأمور محسومة ومستقرة في المذهب وفقهه .

المذهب المالكي يعيد للمغرب ريادته ورفعته في العالم الإسلامي عامة ، وفي القارة الإفريقية خاصة ، فهو المذهب الأول للمسلمين في إفريقيا ، والمغرب

كان على مر العصور مرجعهم وقبلتهم في التعلم والتفقه .

وليكن واضحا أنني حين أتحدث عن المذهب المالكي ، فإنما أتحدث عن مذهب هو أكثر المذاهب الإسلامية أخذاً بالاجتهاد والتجديد ، وأكثرها قدرة على استيعاب التطورات والمستجدات ، ولا ننسي أنه المذهب الذي كان يحكم جزءا من أوروبا طيلة ثمانية قرون ، وهو الذي احتضن هناك إحدى عجائب الحضارة الإسلامية والإنسانية . ومن هنالك أَلْهَمَ الأوروبيين كثيرا من أفكارهم الإصلاحية والتجديدية والنهضوية .

وأقرب من الأندلس ، فإن المذهب المالكي هو المنشئ الوحيد ، والمالك الوحيد ، لجامعة القرويين ، ولعطاءاتها وثرواتها العلمية والحضارية ، وهي الجامعة العريقة الرائدة التي كانت تضيء أنوارُها الجهاتِ الأربع .

إن جامعة القرويين المغربية ، كانت أعظم مؤسسة مالكية في التاريخ . ولعل العناية بها وإعادة الاعتبار إليها ، واستئناف مجدها ومسيرتها ، هي المفاتيح والمداخل لما نرجوه ونؤمله من نهضة وريادة . وبالله تعالى التوفيق .

*****

(٤) وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّه

نحن نعيش الآن أيام رمضان (من عام ١٤٣٠) . وأيام رمضان فيها الكثير من الأيام العظيمة المشهودة ، كنزول القرآن الكريم ، وليلة القدر ، ومعركة بدر وأمثالِها من الوقائع التاريخية ، وعيدِ الفطر الذي ليس سوى تتويجٍ لرمضان واحتفالٍ بمكاسبه وغنائمه ، فعيد الفطر تابع لشهر رمضان ، وإن كان يقع في شهر شوال ، بل إن شهر رمضان كله يمكن اعتباره كيوم واحد من أيام الإسلام والمسلمين ، أو هو يوم من (أيام الله) ، حسب التعبير القرآني .

معرفة (أيام الله) جزء من الدين :

فلفظ (الأيام) أو (أيام الله) يعبر به عن الوقائع واللحظات التاريخية المشهودة والحاسمة ، وهي الأيام التي تختصر تواريخ الأمم وترسم ملامحها وتوجه مساراتها ، ويكون فيها عبرةٌ لمن يعتبر ، وهذا واضح ـ على سبيل المثال ـ في العنوان الذي اتخذه ابن خلدون لكتابه حين سماه : (كتاب العِبَر ، وديوان المبتدإ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) .

فالتاريخ في جوهره إنما هو (أيام وعبر) أو هو (أيام فيها عبر) .

ومن تعابير العرب قولهم : فلان عالم بأيام العرب ، أي بوقائعها وتواريخها ، وقال تعالى : ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران : ١٤٠] .

ما أريد تناوله وبيانه في هذا المقال هو أن معرفة (أيام الله) ، والاعتبار بها ، هو جزء من الدين وجزء من رسالة الأنبياء .

وهو صريح قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٥﴾ ﴾ [إبراهيم] .

فقد حددت هذه الآية الكريمة رسالة نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام في أمرين هما :

١ـ إخراج بني إسرائيل من الظلمات إلى النور .

٢ـ تذكيرهم بأيام الله .

وبعبارة أخرى ، فرسالة موسى هي : تبليغ آيات الله ، والتذكير بأيام الله .

وليس هذا خاصا بموسى كما قد يفهم من الآية المذكورة ، بل هي سنة الله في عامة أنبيائه ورسله ، ومنهم محمد ﷺ ، فمن المعلوم أن حيزا كبيرا من القرآن الكريم إنما هو تذكير بأيام الله ودعوة للاعتبار بها .

وقد خاطب الله تعالى نبيَّ القرآن بقوله : ﴿ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ ﴾ [الأعراف] .

وقال سبحانه : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ .

[يوسف :١١١]

وقال : ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴿١٣﴾ ﴾ [آل عمران] .

وقد سارت السنة النبوية كعادتها على ذات النهج ، فأكثرت من ذكر نماذج ممن كانوا قبلنا ، منبهة على ما في حياتهم وأفعالهم من دروس وعبر ، ومنها هذا

الحديث الذي أهديه إلى أنصار الخمر ببلدنا ، لعلهم يدركون مقدار جنايتهم على البلاد والعباد . قال عليه الصلاة والسلام : « **اجتنبوا أم الخبائث؛ فإنه كان رجل ممن قبلكم يتعبد ويعتزل الناس ، فعَلِقَتْه** (أي عشقته) **امرأة فأرسلت إليه خادما ، فقالت : إنا ندعوك لشهادة ، فدخل فطفقت كلما يدخل بابا أغلقته دونه ، حتى أفضى إلى امرأة وضيئة جالسة ، وعندها غلام وباطية** (إناء) **فيها خمر ، فقالت : إنا لم ندعك لشهادة ، ولكن دعوتك لتقتل هذا الغلام ، أو تقع علي** (وهذا هو غرضها الحقيقي) **، أو تشرب كأسا من هذا الخمر ، فإن أبيتَ صحتُ بك وفضحتك . فلما رأى أنه لا بد له من ذلك ، قال : اسقيني كأسا من هذا الخمر ، فسقته كأسا من الخمر ، فقال : زيديني ، فلم يزل حتى وقع عليها ، وقتل النفس . . فاجتنبوا الخمر فإنه والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر في صدر رجل أبدا ، لَيوشِكنَّ أحدهما يُخرج صاحبه** » .

النظر في آيات الله والنظر في أيام الله :

فدعوة الرسل ومن يقوم مقامهم من العلماء والدعاة والمصلحين ، يجب أن تقوم على النظر في آيات الله ، والنظر في أيام الله . وأيامُ الله هي التاريخ ، أو هي الجزء الأهم من التاريخ .

قال العلامة ابن خلدون رحمه الله في بيان أهمية التاريخ : "أما بعد فإن التاريخ فنٌّ من الفنون ، تتداوله الأمم والأجيال ، وتشد إليه الركائب والرحال ، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال ، وتتنافس فيه الملوك والأقيال ، وتتساوى في فهمه العلماء والجهال ، إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار تاريخٍ عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأُول ، تنمو فيها الأقوال ، وتُضرب فيها

الأمثال ، وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال ، وتؤدي لنا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال ، واتسع للدول فيها النطاق والمجال ، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال ، وحان منهم الزوال» (تاريخ ابن خلدون ١/ ٣) .

فهذا عن الجوانب الظاهرية من التاريخ ، ولكن التاريخ فيه ما هو أعمق وأنفع؛ ولذلك أضاف ابن خلدون قائلا : «وفي باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخليق» .

وإذا كان ابن رشد قد كتب لنا «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» ، فإن ابن خلدون يلفت الأنظار إلى ما بين التاريخ والشريعة من وجوه الحكمة والاعتبار .

ورغم هذا ، فقد أهمل كثير من العلماء والدعاة التاريخ وزهدوا في قيمته ونفائسه التي نبه عليها ابن خلدون ، حتى اضطر المحدث الكبير الحافظ شمس الدين السخاوي إلى الدفاع عن التاريخ وبيان فوائده ومقاصده ، والرد على بعض الفقهاء المستخِفِّين به ، فوضع لذلك كتابه الشهير(الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التوريخ) .

وإذا كان للتاريخ أهله المتخصصون فيه كما هو شأن سائر العلوم ، فإن عامة الناس لا يستغنون عن معرفة شيء من أحداثه ومحطاته الكبرى ، وهي المعبر عنها بأيام الله ، أي الوقائع التي تُذَكِّر الناس وتُبصِّرهم بحِكَمِ الله ونعمه وسننه في خلقه ، بحلوها ومُرِّها وسَرَّائها وضَرَّائها .

الاحتفال بالمناسبات والذكريات الدينية والقومية والوطنية :

ومما يدخل في هذا الباب : الاحتفال بالمناسبات والذكريات الدينية والقومية والوطنية ، إحياء ونشرا لمعانيها وقِيَمها ، واستحضارًا لدروسها وعِبَرها .

على أن الاحتفال ببعض المناسبات الإسلامية ـ كذكرى المولد النبوي الشريف مثلا ـ ما زال يثير تحفظا وجدلا لدى كثير من الفئات المتدينة ، وحتى عند كثير من العلماء ، على اعتبار أن ذلك ضرب من الابتداع في الدين ، أو هو مدخل ومجال للبدع والمحدثات ، التي لم تَرِدْ فيها سنة نبوية ولا عمِلَ بها السلف الصالح المقتدى بهم .

وفصلُ الخطاب عندي في هذه المسألة ، يكمن في التمييز بين ما هو من قبيل العبادت المحددة الثابتة ، التي ليس لأحد أن يقدم فيها أو يؤخر ، ولا أن يزيد فيها أو ينقص ، وما هو من قبيل العمل الثقافي والاجتماعي . فالاحتفال بالمولد النبوي ، أو بذكرى الهجرة النبوية ، يكون بدعة لمن اعتبره عبادة ومارسه على هذا الأساس ، أو لمن اتخذ فيه عبادة إضافية ، كتخصيصه بصلاة أو صيام أو عمرة أو ذكر معين .

وأما الاحتفال بهذه المناسبات للمعاني والمقاصد الثقافية والتربوية والاجتماعية ، فهو من باب (وذكرهم بأيام الله) ، فهو وسيلةُ توعيةٍ وتربية وتعبئة دعوية ووطنية .

وهذا يقال ـ مع الفارق طبعا ـ في الاحتفاء والاحتفال بعظمائنا وشخصياتنا الإسلامية ، من العلماء والمجاهدين ومؤسسي الدول والمفكرين المبدعين ،

ابتداء من الصحابة والتابعين ، إلى غيرهم من القدامى والمحدثين .

قال الحافظ ابن عبد البر القرطبي ـ في شرحه لحديث الموطأ حول تاريخ وفاة النبي ﷺ وما تعلق بها من وقائع ـ : «وفي حديث هذا الباب من الفقه والعلم أيضا ما يدل على أن معرفة السِّيَر وأيامِ الإسلام وتواريخِ أعمال الأنبياء والعلماء والوقوفِ على وفاتهم من علمِ خاصة أهل العلم ، وأنه مما لا ينبغي لمن وسم نفسه بالعلم جهل ذلك ، وأنه مما يلزمه من العلم العناية به »[1] .

ولكننا اليوم نجد مناسبات وشخصيات قريبة العهد بنا وتنتمي إلى زماننا ، نجدها قد أصبحت باهتة أو متلاشية في أذهاننا ، بفعل الإهمال وعدم الاحتفال .

فأي مكانة وأي حضور الآن ـ على سبيل المثال ـ لعبد الكريم الخطابي ، ومحمد بن عبد الكبير الكتاني ، ومحمد بن جعفر الكتاني ، وشعيب الدكالي ، ومحمد بن العربي العلوي ، والمختار السوسي ، وعلال الفاسي ، ومحمد بن الحسن الوزاني ، وعبد الخالق الطريس ، ومحمد الحجوي الثعالبي ، وعبد العزيز بن ادريس ، وعبد الله كنون ، والمهدي بن عبود ، وإبراهيم الكتاني ، ومحمد المنوني ، وأحمد الأخضر غزال . . .؟؟ متى مرت ـ أو ستمر ـ بنا الذكرى العاشرة أو العشرون أو الخمسون ، لميلادهم أو لوفاتهم أو لبعض إنجازاتهم ومواقفهم . . .؟ مع أن هذه كلها مناسبات ومحطات للاعتبار والاستلهام والتأسي واستخلاص الدروس .

---

(١) الاستذكار ٣/ ٥٣-٥٤- تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض - الطبعة الأولى ، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ دار الكتب العلمية - بيروت .

وعما قريب تُقبِل علينا السنة الميلادية الجديدة ، فتتحرك ـ على مدى عدة أسابيع ـ أصناف من الاستعدادات والاحتفالات ، وتزدهر الخمور والمخدرات ، والرذائل والمنكرات ، ولكننا ننسى ـ أو نتجاهل ـ أن بداية السنة الهجرية ستحل بنا هذه المرة قبل بداية السنة الميلادية بنحو أسبوعين ، فلماذا لا يتجند الدعاة والأدباء والشعراء والفنانون والإعلاميون والأساتذة والمعلمون ، للاحتفال بسنتنا الهجرية الجديدة ، وملءِ الساحة بما نريد وما يفيد ، قبل أن يُفرض علينا ما لا نريد وما يضر ولا يفيد؟! علما بأن المناسبة ـ أي مناسبة ـ تُحدث لدى الناس مزيدَ إقبال واهتمام واستعداد وتفاعل ، ويزداد ذلك كله بقدر ما يكون الاحتفاء جماعيا وحماسيا ، وبقدر ما للمناسبة من مكانة في النفوس ، فهذا مما جرت به سنة الله تعالى في خلقه ، ولذلك قالوا :«المناسبة شرط» .

وعلى ذكر رأس السنة الهجرية نتذكر شيئا من صميم موضوعنا الذي هو التذكير بأيام الله ، فعن ابن عباس { قال : قدِم رسول الله ﷺ المدينةَ فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء (أي اليوم العاشر من محرم) ، فقال لهم (أي لليهود) : «**ما هذا؟**» قالوا : يوم عظيم نجى الله فيه موسى وأغرق آل فرعون ، فصامه موسى شكرا لله ، فقال رسول الله ﷺ : « **أنا أَوْلى بموسى ، وأحق بصيامه منكم** » ، فصامه وأمر بصيامه .

وما دام الشيء بالشيء يذكر ، فقد قررت حكومة العدو الإسرائيلي مؤخرا منع الفلسطينيين من الاحتفال بذكرى النكبة ، لأنهم لا يريدون لهم التذكر وأخذ العبرة والفائدة من هذه المناسبة ، كما قررت حذفا إجباريا لكلمة

«النكبة» من الكتب والمقررات المدرسية للفلسطينيين .

إنهم ـ ببساطة ـ يمنعون وينقضون ما أرسل به نبيهم موسى عليه الصلاة والسلام ، وهو التذكير بأيام الله !

*****

(٥) لم أقل ما قاله مالك في الخمر !

قبل بضعة أسابيع [١] تلقيت سؤالا هاتفيا - ما فتئت أتلقى مثله منذ سنين - حول حكم التسوق من المحلات التجارية التي تبيع الخمور ، فأجبت عنه بجوابي الذي أقوله دائما ، غير أن الجواب هذه المرة كان محظوظا؛ إذ عرف طريقه نحو النشر في بعض الصحف ، ثم تناولته صحف أخرى بالنقد أو بمزيد من الاستجواب والتدقيق مع صاحبه ، ثم بدأتُ أتلقى استفسارات واستيضاحات من عدد المواطنين ، من داخل المغرب وخارجه .

وبما أن إجابتي - أو فتواي كما سميتْ - كانت مقتضبة في كلمات قليلة لا تفي بغرض المستفسرين ، ولا تدفع اعتراضات الناقدين والناقمين ، فقد وجدت من الواجب العودة إلى الموضوع لتحقيق شيء من هذا وذاك .

الخمر : تحريم فوق العادة :

تحريم الخمر وكونها من الكبائر ، أمر لا يجهله مسلم ، بل يعرفه كثير من غير المسلمين . . . فهذا لا كلام فيه .

لكن ما يحتاج إلى بيان وتذكير ، هو أن الخمر ليس كسائر المحرمات والموبقات : فهي ليست محرمة وكفى ، أو معصية وكفى ، أو هي كبيرة من الكبائر وفاحشة من الفواحش وكفى ، أو أن شاربها آثم وملعون وكفى ، بل هي فوق هذا كله ، ومتميزة عن هذا كله . وهذه بعض شرورها المميزة لها عن سائر المنكرات :

---

(١) في شهر ديسمبر ٢٠٠٩ .

١- كونها أُمَّ الخبائث :

وهذا يعني أن الخمر تَلدُ وتُفَرِّخ خبائث وجرائم أخرى ، وتتناسل منها وتعشش حولها فواحش وموبقات أخرى . والذي وصفها بهذا الوصف هو رسول الله ﷺ ، قال عليه الصلاة والسلام : « **اجتنبوا أم الخبائث؛ فإنه كان رجل ممن قبلكم يتعبد ويعتزل الناس ، فعَلِقَتْه (أي عشقته) امرأة فأرسلت إليه خادما ، فقالت : إنا ندعوك لشهادة ، فدخل فطفقت كلما يدخل بابا أغلقته دونه ، حتى أفضى إلى امرأة وضيئة جالسة ، وعندها غلام وباطيةٌ (إناء) فيها خمر ، فقالت : إنا لم نَدْعُكَ لشهادة ، ولكن دعَوْتُك لتقتل هذا الغلام ، أو تَقَعَ عليَّ** (وهذا هو غرضها الحقيقي) **، أو تشرب كأسا من هذا الخمر ، فإن أبيتَ صِحتُ بك وفضحتُك . فلما رأى أنه لا بد له من ذلك ، قال : اسقيني كأسا من هذا الخمر ، فسقته كأسا من الخمر ، فقال : زيديني ، فلم يزل حتى وقع عليها وقتل النفس . . فاجتنبوا الخمر ، فإنه والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر في صدر رجل أبدا ، لَيوشِكَنَّ أحدُهما يُخرج صاحبَه** » .

٢- لعن الله في الخمر عشرة :

ومن الأحكام التي خَصَّ بها الشرعُ الخمرَ دون غيرها من الفواحش ، أن الله تعالى يلعن كل من يدخل في طريقها أو يحوم حولها أو ينتسب إلى أسرتها .

ففي الحديث عن أنس بن مالك قال : «**لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة : عاصرها ، ومتعصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وساقيَها ، وبائعها ، وآكل ثمنها ، والمشتريَ لها ، والمشتراة له** » .

٣ـ العقوبة على الخمر دون سائر المواد المحرمة :

لقد حرم الشرع عددا من المطعومات والمشروبات كالميتة والدم ولحم الخنزير ، وما ذُبح لغير الله ، والأعيانِ النجسة ، ولكنه لم يعاقب على تناول شيء منها ، بخلاف الخمر التي فيها العقوبة الحدية المعلومة .

٤ـ كل مسكر خمر وكل خمر حرام :

وقد تواترت الأحاديث بهذا المعنى ، ومفاده أن مفهوم الخمر ليس مقصورا على مادة معينة ، بل الخمر تعتبر خمرا بالنظر إلى أثرها ومفعولها ، ومن هنا تدخل في مفهوم الخمر ، وفي أحكام الخمر كل المواد المسكرة التي تُخَمّر العقل ، مهما يكن اسمها أو أصلها أو شكلها ، كما يستوي في التحريم قليلها وكثيرها ، لقوله عليه السلام : «**ما أسكر كثيره فقليله حرام**» .

ولهذا فحديثي عن الخمر هو حديث عن كل المسكرات والمخدرات سواء بسواء ، وباعة الخمر وباعة المخدرات في حكم الشرع سواء .

ما قاله مالك في الخمر؟

وقد اشتهر على ألسنة الخاصة والعامة تشبيههم لبعض المواقف والعبارات الشديدة ضد شيء من الأشياء أو شخص من الأشخاص بما «قاله مالك في الخمر» ، يقصدون إمامَنا مالكَ بنَ أنس رضي الله عنه . فتجدهم يقولون : فلان قال في كذا أو عن كذا ما قاله – أو ما لم يقله – مالك في الخمر! فما الذي قاله مالك في الخمر حتى صار مثلا يضرب في شدة المقت والرفض؟

يرى الإمام مالك أن الخمر نجسة نجاسة حسية ذاتية ، فهي من الأعيان النجسة مثل البول والغائط ، بينما يرى علماء آخرون أن نجاسة الخمر معنوية

حُكمية ، وأما من الناحية الحسية فهي في نظرهم مادة طاهرة .

ويرى بعض الفقهاء المالكية أن الإمام رحمه الله نظر إلى مقاصد الشرع في موضوع الخمر ، وأنها ترمي إلى توسيع المسافة وتقوية النفور والكراهية بين المسلمين والخمر ، فلذلك حكم بنجاسة الخمر تمشيا مع مقصود الشرع واستمدادا منه .

- ومن الأحكام التي اشتهر بها الإمام مالك في موضوع الخمر ، أنه لا يجيز شربها حتى لمن هو في حالة اضطرار ، لشدة عطشه وعدم وجود ماءٍ يشربه .

- وفي المدونة - (١٠ / ٣٦٥) "قال مالك في النصراني يبيع للمسلم خمرا : إن النصراني يُضرب على بيعه الخمر من مسلم إذا كان النصراني يعرف أنه مسلم فباعه ، وهو يعرف أنه مسلم أدبا للنصراني ، قال : وأرى أن يؤخذ الثمن فيتصدق به على المساكين أدبا للنصراني وتُكسر الخمر في يد المسلم» .

وعلى كل حال فأنا لم أقل ما قاله مالك في الخمر؛ فللإمام زمانه ومكانه ومكانته ، مما ليس لي منه شيء .

حكم التسوق عند باعة الخمر؟

وأعود الآن إلى أصل الموضوع ، وهو مسألة التسوق من المتاجر التي تبيع الخمر ، وقد قلت إن ذلك غير جائز لسببين أعيدهما وأوضحهما أكثر من ذي قبل :

السبب الأول : أن في ذلك عونا ودعما وتشجيعا ماديا ومعنويا لتجارة الخمر والقائمين بها . والله تعالى يقول : ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [سورة المائدة] .

فكل من يفعل فعلا يعلم أن فيه عونا مباشرا على الإثم والعدوان ، وهو مستغنٍ عنه وقادر على اجتنابه ، فهو ممن يتعاون على الإثم والعدوان .

ومعلوم أن أرباب صناعة الخمور وتجارتها ، لم يعودوا مجرد آثمين عاصين لربهم ، بل هم مفسدون للبلاد ومعتدون على العباد ، عن وعي وسبق إصرار وترصد ، ولهم خططهم وإستراتيجياتهم لتوسيع استهلاك الخمور ، والزحف بها على كافة المدن والقرى ، وعلى كافة فئات المجتمع .

ومن أهدافهم الإستراتيجية ـ خيبها الله ـ توسيع شرب الخمر بين النساء خاصة ، لكون النساء يتحكمن في المائدة والمطبخ ، وهم غير مرتاحين لخلو الموائد والمطابخ والثلاجات المغربية من الوجود «الطبيعي الاعتيادي» للخمر .

السبب الثاني : هو أن اعتياد التردد على أماكن بيع الخمر ، ومشاهدتها معروضة على عموم المسلمين ، بل ومشاهدة مسلمين يبيعونها ويقبضون ثمنها ، وآخرين يشترونها ، ويمضون لشربها ، من غير إنكار ولا نصح ولا اعتراض ولا تعليق ، يجعل كل هذه المشاهد والأفعال وضعا طبيعيا وتطبيعيا لهذه الفاحشة الوبائية الخبيثة .

الضرورة والحرج؟

يرى البعض أن الفتوى بتحريم التسوق من عند باعة الخمر فيه تضييق وحرج على الناس ، وأن الناس أصبحوا مضطرين لهذه المتاجر التي تبيع الخمر .

وهذا ليس سوى تلبيس إبليس ، فالمتاجر التي تبيع الخمر لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الأسواق والمتاجر الكبيرة والصغيرة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، والأسواق والمجمعات التجارية المتعددة الاختصاصات ، التي لا

تبيع الخمر ، توجد في كل أنحاء المدن ، بل هي أكثر انتشارا وأقرب منالا من ذوات الخمور .

ولو فرضنا فرضا أن بعض الناس تعرض لهم ضرورة أو حاجة ملحة ، لا يستطيعون قضاءها إلا من محل يبيع الخمر ، فهذه حالات يكون لها حكمها وتقديرها ، وكل واحد فقيه نفسه وخبير حالته .

وهنا ينبغي التنبيه على أن كلامي هذا إنما يتعلق بالدول والمجتمعات الإسلامية ، وأما المسلمون في بلدان غير إسلامية ، فلهم شأن آخر ، ولهم أحكام قد تتفق وقد تختلف مع ما نحن فيه .

الاقتصاد والأخلاق :

من الانتقادات الموجهة إلى فتوى تحريم التسوق من محلات بيع الخمر ، أن هذه فتوى أخلاقية ، والاقتصاد لا تحكمه الأخلاق ولا تتدخل فيه الأخلاق!

وأنا أقول : ليس هناك تشريع إلا وأصله أخلاق ، وجوهره أخلاق ، وسنده أخلاق ، ومرماه أخلاق .

فما العدل والإحسان؟ وما الجودة والإتقان؟ وما الكرامة وحقوق الإنسان؟ وما مناهضة الفساد المالي؟ وما المعاقبة على الغش والتدليس؟ وما منعُ المواد الفاسدة والمضرة؟ وما منع المخدرات؟ . . . ما حقيقة هذه الأمور وما أصلها غير الأخلاق؟!

وإذا كان التنكر للأخلاق والدين سهلا عند بعض الناس ، فما قولهم في القانون الجنائي المغربي ، الذي يمنع بيع الخمر للمسلمين ويعاقب عليه؟

أليس هذا وحده يفرض على جميع المواطنين ، وخاصة على المتباهين بدولة

القانون ، أن يناهضوا انتهاك القانون جهارا نهارا؟ أليس هذا يفرض على جميع ضباط الشرطة القضائية ، وجميع وكلاء النيابة العامة ، فتح المتابعات القضائية ضد منتهكي القانون؟ أم أن السياسة والمال فوق القانون ، مثلما هما فوق الدين والأخلاق؟

*****

(٦) يا أنصار الخمر اتعظوا . . .

منذ أكثر من قرن أطلق الفيلسوف الألماني كارل ماركس نداءه وشعاره الشهير (يا عمال العالم اتحدوا) ، وقد اقتبستُ عنوان هذا المقال من عبارة ماركس المذكورة ، لأنني اليوم أخاطب ناسا يعظمون ويحترمون كل مل هو غربي وعصري ولاديني ، فلذلك أدعوهم وأناديهم بعبارة شبيهة بعبارة كارل ماركس ، وأقول لهم : (يا أنصار الخمر اتعظوا) .

لقد اطلعت هذا اليوم على (بيان) صادر عن جمعية تسمي نفسها (بيت الحكمة) ، وقد حاولت أن أتذكر شيئا عن هذا الاسم ، وما عساي أعرف عنه وعن أصحابه ، فتذكرت بيانا آخر كان قد صدر بهذا الاسم يدافع عن الحق في الممارسة الطبيعية العلنية للشذوذ الجنسي بالمغرب .

عندها تذكرت مجموعة من المخمرين (متعاطي الخمر) ، كانوا من الموظفين اللامعين بعدة مصالح إدارية بمدينة القصر الكبير ، وقد كانوا يَسخرون من حالتهم فيسمون أنفسهم تهكما (جمعية الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف) ، وكانوا يضعون شروطا للانضمام إلى «جمعيتهم» ، من بينها تعاطي الخمر والزنى والرشوة ، وأحسب أن أكثرهم أو كلهم قد تابوا إلى الله وأصلحوا حالهم ، ويفترض أن بعضهم قد توفوا ، لأني عرفتهم لما كنت موظفا بالمحكمة خلال السبعينيات من القرن الماضي ، وكانوا هم يومها في الثلاثينيات والأربعينيات من أعمارهم ، وكنت أنا في بداية العقد الثالث .

لكن المغرب اليوم أصبح يتوفر على جمعيات حقيقية ، وقيل : حقوقية ، هدفها فعليا ورسميا هو «الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف» ، وكلهم في ذلك «كيف كيف» [١] .

أعود إلى بيان جمعية (بيت الحكمة) ، التي عرفنا لحد الآن أنها جمعية تدافع عن الخمر وعن الشذوذ الجنسي ، وتحارب من يُحَرِّمهما ، كما تحارب القوانين التي تمنعهما .

١ـ جاء في بيان هذه الجمعية : «أن استهلاك الخمور بالمغرب يدخل في باب الحريات الفردية الأساسية ، التي لا مجال فيها لتدخل السلطة أو غيرها بالردع أو المنع أو المصادرة» .

وهذا أغرب ما سمعت في الدفاع عن الخمر؛ أن يُعَدَّ استهلاك الخمور بالمغرب من «الحريات الأساسية» ، وهو موقف يكفي من شناعته أن نَذكره ونلفت النظر إليه ، ثم إن هذا الحق الأساسي عندهم ، ليس للسلطة ولا لغيرها مجال للتدخل فيه ! ويضيفون : «كما لا مجال للسعي إلى محاولة تنميط جميع أعضاء المجتمع في نموذج قيمي وحيد و نهائي ، مهما كانت طبيعته أو مصدره» .

أليس هذا هو المقدس المطلق الذي لا يمسه أحد ولا يتدخل فيه أحد «مهما كانت طبيعته أو مصدره»؟!

٢ـ ومن هذا المنطلق يرى أصحاب البيان أن «القانون الذي يَعتبر بأن الخمر لا تباع إلا للأجانب ، أو الذي يعاقَب بموجبه مواطنون مغاربة على

(١) «كيف كيف»: هو اسم جمعية مغربية للشواذ جنسيا ، والعبارة تعني في العامية المغربية التساوي والتماثل بين شيئين أو عدة أشياء .

شرب الخمر أو اقتنائها ، هي قوانين مخالفة لنص الدستور الذي يقر بالحريات والحقوق الفردية و الجماعية و بالحق في الاختلاف ، مما يستوجب إلغاءها لملاءمة القوانين الجنائية مع مضمون الوثيقة الدستورية و مع ما تم التعهد به دوليا من طرف الدولة المغربية» .

وينسى هؤلاء ــ أو يجهلون أو يتجاهلون ــ أن أول جملة في تلك الوثيقة الدستورية تقول : «المملكة المغربية دولة إسلامية» ، وأن الفصل السادس منها ينص على أن «الإسلام دين الدولة» ، وأن هذا مقرر مستقر في جميع الدساتير المغربية ، وقبل الدساتير المغربية . وليس في المغرب شيء راسخ مجمع عليه كالإجماع على هذه القضية .

فليس أمامكم ـ يا أنصار الخمر ـ أن تغيروا القانون الجنائي فحسب ، بل عليكم أن تغيروا ما لا يقبل التغيير في الدستور المغربي ، أعني ما جاء في الفصل السادس بعد المائة من الدستور ، وهو أن «النظام الملكي للدولة ، وكذلك النصوص المتعلقة بالدين الإسلامي ، لا يمكن أن تتناولها المراجعة» .

وفي انتظار تغييركم للقانون أو للدستور ، يبقي عليكم وعلى الجميع وجوب احترام القانون وتنفيذه ، والكف عن انتهاكه وعن التحريض على انتهاكه ، فالفتنة كل الفتنة في تعطيل القوانين وانتهاكها والتحريض العلني على انتهاكها وتعطيلها .

٣ـ ثم إذا كنتم تؤمنون حقا بالحق في الاختلاف ، فلماذا قامت قيامتكم لمجرد رأي فقهي عبرتُ عنه ، بحيثياته وأدلته العلمية ، ودعوت فيه الناس ــ مجرد دعوة ــ إلى ممارسة حقهم وحريتهم في اجتناب التسوق ممن يبيعون

السموم الفتاكة ، وذلك بكامل اقتناعهم وإرادتهم ، دون إكراه أو تهديد أو ضغط ، ولهم أن يراجعوا أو يستفتوا في ذلك من يثقون فيهم من العلماء ومن مؤسسات الإفتاء ، كما لهم أن يتجاهلوا الجميع ويفعلوا ما بدا لهم ، فلماذا تريدون مصادرة حقنا جميعا في الاختلاف معكم ومع باعة الخمور؟

٤ـ ويرى أصحاب البيان «أن أساليب تقنين تجارة بيع الخمور معروفة ومتداولة في الدول الديمقراطية ، و تشمل عدم بيعها للأطفال و القاصرين ، كما تشمل منع استغلالها في خرق قوانين السياقة ، أو إيذاء الغير ، وتهديد أمنه أو المسّ بحق من حقوقه» .

وأنا أسألهم ـ وألح عليهم جديا في الجواب ـ لماذا تؤيدون منع بيع الخمر للأطفال؟ ما المشكلة في بيعها لهم وشربهم لها؟ وإذا كان في ذلك مشكلة ، هل هي خاصة بالأطفال؟ أليست مشكلة الكبار مع الخمر أكبر وأفدح من مشكلة الصغار؟ فالمخمورون الكبار ــ في السن فقط ــ حين يسكرون : يضربون زوجاتهم وأولادهم ، ويشتمون آباءهم وأمهاتهم ، ويبذرون أموالهم ، ويتأخرون عن أعمالهم ، ويقودون سياراتهم وشاحناتهم ودراجاتهم ، فيفعلون بها ما تعلمون ، إلى غير ذلك من الكوارث والمصائب الصحية والعقلية والاجتماعية ، مما ليس خافيا على أحد ، وأكثر هذه الأمور لا يفعلها الأطفال إذا سكروا ، فإذا منعتم بيع الخمر للأطفال ، فمنعُها على الكبار أولى وأحرى ، فكيف تستسيغون هذا التناقض؟ وهل المخمور يستأذن أحدا حين يعتدي ويؤذي بنفسه أو بسيارته؟ هل سينتظركم لتمنعوه وتدفعوا أذاه؟

ومن تناقض أنصار الخمور ، أنهم يدافعون عنها على نحو ما تقدم ، ولكنهم

لا يدافعون عن المخدرات وتجار المخدرات ، فلماذا هذا التمييز العنصري أو الطبقي؟ هل لأن الخمر تجارة الأغنياء ، والحشيش تجارة الفقراء؟ أم هكذا فعل الغربيون ، وأنتم على آثارهم مقتدون؟

******

(٧) المهرجانات والتراويح . .
من المدنس إلى المقدس

خفت شهر غشت وسطع شهر رمضان [١] .

وها هي المهرجانات خنَست ، وصلاة التراويح عمَّت .

﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران :١٤٠] .

طيلة الصيف وقبله ، كان أرباب المهرجانات وسدنتها يفتخرون بأن عددها يناهز المائة مهرجان ، وهي في تزايد ، وأن زبائنهم ـ أو ضحاياهم ـ يُعدُّون في مجموعهم بمئات الألوف من المتفرجين ومن المراهقين الكبار والصغار . . . وهذا صحيح . بل لا ننكر أن المغرب قد يكون سجل أعلى نسبة في العالم من المهرجانات والحفلات ، قياسا إلى مساحته وعدد سكانه .

الآن ـ مع دخول شهر رمضان ـ جاءت التراويح ، لتعم بكل تلقائية جمع المدن ، وجميع الأحياء ، وجميع القرى . ولكن شتان ما بين الثرى والثريا .

التراويح تتم في ضيافة الرحمن ، وعلى مائدة القرآن ، بينما المهرجانات تتم في ضيافة الشياطين وعلى مائدة المبذرين . ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ .

[الإسراء/ ٢٧]

التراويح كلها عبادة وسكينة ، وثقافة ورياضة ، وأخلاق وتربية . . . يأتيها الإنسان راضيا ويخرج منها مرضيا .

---

(١) من سنة ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .

والمهرجانات معظمها ضجيج وصخب ، وخمر وحشيش ، وعربدة وبلطجة ، وسرقات ومشاجرات ، وقتلى وجرحى ، والتفاصيل مسجلة ومطوية في محاضر الشرطة وتقاريرها .

التراويح يؤمها ملايين الناس كل يوم على مدى شهر كامل . ملايين المصلين ينتظمون في صفوف التراويح ، مع أنها نافلة تطوعية ليس فيها إلزام من الشرع ولا إكراه من الدولة . وهم يأتونها بدون لافتات ولا إغراءات ، وبدون ملصقات دعائية ولا وَصلات إشهارية ، كما يفعل أرباب المهرجانات وأنصارها مع بضاعتهم .

والمهرجانات تتطلب التعبئة والاستنفار - فعليا واحتياطيا - لعدد كبير من رجال الشرطة ، ومن الحراس الأمنيين الخصوصيين ، ومن المنظمين والمسيرين ، ومن الأطباء والممرضين ، وتقف وراءها جمعيات ومنظمات ومؤسسات رسمية .

أما التراويح ، فهي مريحة ومستريحة ، كما يدل على ذلك اسمها المشتق من الراحة ، فهي تقوم وتنتظم بنفسها ، بلا جند ولا جهد ، ولا تعب ولا صخب .

المهرجانات تعول بالدرجة الأولى على استقدام نساء معروفات ، فنانات في نهب الأموال وتهييج الرجال واللعب على الحبال ، ويتطلب إحضارهن تدخلات وضمانات من معالي الوزير وسعادة السفير ، وشهورا من التحضير والتبذير ، لعل فنانتهم المدللة تقبل وتأتي لتتعرى وتثير .

أما التراويح فلا تحتاج إلا إلى شخص واحد ، متطوعٍ أو شبه متطوع ، حافظٍ لكتاب الله ، يتلو على الناس مما علمه الله .

مهرجانات مملكتنا الشريفية ترصد لها ميزانيات ضخمة خيالية ، تُستخرج من الصناديق السوداء والحمراء ، أما التراويح فلا تكلف دينارا ولا دولارا .

المهرجانات والفن :

بعض الناس يتصورون أو يزعمون أن هذه المهرجانات قد تأسست لخدمة الثقافة والفن ، وأنها تشكل نهضة فنية كبرى ، وأن من ينتقدونها مناهضون وأعداء للفن ، ويسعون إلى مصادرة الحق في الفن والحق في الموسيقى . وهذا وهْمٌ وخلط وتلبيس .

وأنا لا أتحدث عما قد يكون من حالات استثنائية وحالات نادرة ، من بعض المهرجانات والتظاهرات التي قد يكون فيها شي من الفن أو شي من الثقافة ، لأن النادر له حكمه الخاص ، ولا حكم له على الغالب السائد الذي نتحدث عنه .

أما هذه المهرجانات السائدة فهي أولا أكبر إفساد للثقافة وللقابلية الثقافية عند زبنائها ، فهي ليست سوى جائحة ثقافية وقحط ثقافي .

وأما الفن ، فهو ضحية أخرى من ضحايا المهرجانات . لقد تم تتفيهه وتسييسه واستئجاره لإلهاء الناس عامة ، وإلهاء الشباب خاصة ، والتنفيس الوهمي لهمومهم ومعاناتهم .

لقد صارت المهرجانات «الفنية» من أهم الحلول الترقيعية لمشكلة البطالة

والفراغ ، ومن بين العقاقير المسَكِّنة للتذمر والقلق الاجتماعي ، ومن البدائل المفضلة لمشكلة التدين والتطرف ، إنها باختصار : خطة أوخلطة «فنية» لتغطية المشاكل وترحيلها وتأجيل حلها ، فهذه هي مكانة الفن ووظيفته في سياسة المهرجانات .

لقد أصبح الفن في المفهوم المهرجاناتي مساويا للفرجة والتفريج (تفريج الكروب بالانشغال عنها) ، فكما من عادة الناس أن يهبوا ويزدحموا للتفرج على المشاجرات وعلى حوادث السير وعلى مطاردة الهاربين ، فإنهم يهبون ويسارعون أكثر نحو «التفريجة» المنظمة والمنوعة والمزركشة بكل عوامل الإثارة والجاذبية والتخدير الفكري والنفسي .

ولا بد هنا أن نتذكر ونذكر أن مهندس السياسة المهرجاناتية ، لم يكن وزيرا للثقافة والفنون الجميلة ، ولا وزيرا للتربية والتهذيب الوطني ، ولا وزيرا للإعلام ، ولا مجلسا أعلى للفنون والآداب ، مهندس سياسة المهرجانات لم يكن سوى وزير الداخلية إدريس البصري عفا الله عنا وعنه ، ومن هنا نعرف أن فكرة المهرجانات لم تكن أبدا وليدة اهتمامات وتطلعات فنية ثقافية ، ولا هي «خدمة فنية ورسالة سامية» بادرت بها جهات فنية ثقافية أو جهات مهتمة بالثقافة والفنون ، وإنما هي وليدة اهتمامات سياسية أمنية ، فهي «خدمة أمنية وأداة سياسية» ، صنعتها واحتضنتها الجهات المختصة . ثم انخرطت فيها بعد ذلك جهات أخرى لغايات ومكاسب مختلفة .

المشكلة الآن هي أن سياسة المهرجانات أصبحت تحظى بنوع من القدسية باعتبارها نوعا من الجهاد المقدس ، حتى لقد أصبحنا نخشى جديا أن يسند

الإشراف عليها إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، لقد أصبح الكثير من السياسيين والصحفيين والدارسين يتخوفون من نقد سياسة المهرجانات وتشريحها وكشف خفاياها وعوراتها ، وأما القليلون الذين يطرقون هذا الباب أو يقتربون منه ، فغالبا ما يقفون عند حد الإشارة إلى الجوانب المالية وما يشوبها وما يلفها من أسرار وتساؤلات لا تجد جوابا .

وقبل مدة قرأت مقالا تحليليا للأستاذ محمد الساسي عن المهرجانات ، ذكَّر فيه ببعض أهدافها السياسية المعروفة ـ من محاربة اليسار في البداية ، إلى محاربة الإسلاميين مؤخرا ـ ثم قال : «ولكن ذلك لا يعني حق الدولة أن تحول المهرجانات إلى مؤسسة مقدسة ، لأنها تخوض من خلال تلك المؤسسة ما يشبه الحرب المقدسة ، ولأننا نتقاطع مع الدولة في رفع شعار الحق في الموسيقى ، ونعتبر كذلك أن هناك من يستهدف هذا الحق ، فهذا التقاطع لا يملي علينا التزاما بأن نلوذ بالصمت ، فتدبير المهرجانات يجب أن يخضع لرقابة ممثلي الشعب وللمؤسسات المختصة ، ووجود شخصيات مقربة من الدولة على رأس الجمعيات المشرفة على المهرجانات لا يتعين أن يعطل بوجه من الوجوه تلك الرقابة» .

وإذا كانت الرقابة المالية والافتحاص المالي لهذه المهرجانات أمرا مشروعا وواجبا مؤكدا ، فإن ما هو أهم منه وآكد وأخطر ، هو الفحص السياسي والثقافي والأخلاقي والاجتماعي لهذه المهرجانات ، ماذا تجلب لنا وعلينا؟ وماذا تحقق لمجتمعنا ومواطنينا وشبابنا ، من فوائد ومفاسد ومن أرباح وخسائر؟

على أن المحاسبة المالية لهذه المهرجانات لا تقف عند التحقق من مشروعية الإنفاق وسلامته من الناحية القانونية والمسطرية ، ولا تقف عند البحث عما يجري فيها من تلاعبات واختلاسات ومبالغات ، بل يجب أن يمتد إلى التوقف عند حجم الأموال وسخاء العطايا والهدايا ، وما يسميه الوافدون الأجانب بكرم الضيافة المغربية ، وهل هذه المهرجانات تستحق كل ذلك؟ وهل هي الأجدر والأولى بتلك الأموال في سلم نفقات الدولة واحتياجات المجتمع؟ وهل المهرجانات أجدى وأحق بالأموال من الصحة والتعليم والبحث العلمي والتشغيل ومشاريع التنمية البشرية . . .؟

فهل تستطيع الدولة والوزارات المعنية أن تنجز لنا دراسة علمية وتقييما محايدا لهذا الموضوع بكل جوانبه؟ . قطعا لا تستطيع ذلك ولن تفعله ، لأنه من أسرار الدولة .

ولكن هل تقوم بهذا العمل أحزاب أو هيئات صحفية أو مؤسسات مجتمعية أو باحثون مستقلون؟ هذا ما أرجوه .

*****

(٨) التهافت السوسيولوجي

دعوة إلى الكفاح لأجل تعميم السفاح :

تفضل أحد الإخوة المتتبعين للصحافة والمواقع الإلكترونية ، فبعث إلي بنسخة من مقال بعنوان (معركة جنسية بين الشباب المتفجر وفقهاء القانون في المغرب) .

صاحب هذا المقال هو الدكتور عبد الصمد الديالمي ، الأستاذ بشعبة الفلسفة بكلية الآداب بفاس ، وهو من أصل مغربي ، لكنه يحمل الجنسية الفرنسية ، أو على الأصح تحمله الجنسيةُ الفرنسية .

والدكتور الديالمي معروف بتخصصه بأن دينه ورسالته هي الدفاع عن الإباحية والحداثة الجنسية ، أو ما سماه أخيرا بالانفجار الجنسي .

والمقال المذكور تلقفته مواقع الشواذ جنسيا ، فأعادت نشره ولقي منها حفاوة وتنويها كبيرين .

محتويات هذا المقال يمكن تقسيمها إلى العناصر التالية :

ـ مبالغات .

ـ وتمنيات .

ـ واعترافات .

ـ ومغالطات .

فأما مبالغاته :

فتبدأ من العنوان الذي يعلن فيه صاحبه أن الشباب المغربي يعيش حالة انفجار جنسي ، وأنه يخوض معركة ضد الفقه والقانون ، أي ضد الملة والدولة ، بغرض تحقيق حرية مطلقة للعلاقات والممارسات الجنسية .

ثم يخطو الكاتب ـ أو يقفز – إلى درجة أخرى من المبالغة والتضخيم ، فلا يقف عند الشباب ، كما في العنوان ، بل يقول : «ولا بد من التأكيد على أن كل المغاربة ، بالمعنى السوسيولوجي ، يشاركون في إحداث هذا المشهد الجنسي المنفجر ، في استغلاله وفي إنمائه ، وأقصد «بكل المغاربة» الجنسين معا ، وكل الفئات العمرية ، وكل أماكن الإقامة (مدينة/ بادية) ، وكل الطبقات الاجتماعية ، وكل الفئات السوسيو–مهنية ، دون استثناء» .

وطبقا لمبالغات الأستاذ السوسيولوجي ، فإن المجتمع المغربي بكل فئاته ومكوناته ضالع ـ ظاهرا أو باطنا ـ في ممارسة السفاح أو دعمه أو الاستفادة منه ، يقول : «وقد أبانت الأبحاث السوسيولوجية الجنسية المغربية ، القليلة في الموضوع ، أن ذلك النفاق يطال بعض مدبري الحقل الديني ، بل ويطال أيضا بعض الإسلامويين ، المتطرفين منهم والمعتدلين . والواقع أن النفاق يطال المجتمع المغربي برمته ، بحيث نجد كل الشرائح الاجتماعية تفرز و«تنظم» السلوكيات المذكورة من جهة ، وتندد بها أو تبلغ عنها من جهة أخرى» .

ويمضي الكاتب في عرض انفجاره الجنسي الذي وصم به المغاربة «كل المغاربة» ، فيتحدث عن عما سماه « الجنس الفَمي» ، كما تحدث عن «بروز المثلية الرجالية في الفضاء العمومي» ، وتحدث عن ظاهرة «الفعل الجنسي

داخل سيارة ناقلة للبضائع يقودها صاحبها للمدة المتفق عليها في شوارع المدينة . . .» ؟!

وحسب فيلسوف الإباحة الجنسية ، فإن هذا الانفجار الشامل يكشف عن «معركة قائمة من أجل الحق في الجنس ، على الصعيد اليومي ، خارج المؤسسة الزوجية ، أي ضد القانون وضد الفقه ، إنها مطالبة بعلمنة القانون الجنائي المنظم للجنسانية ، مطالَبة غير واعية بذاتها من أجل تحرير العلاقات الجنسية من أَسْر الزواج » .

وأما تمنياته :

فهي بيت القصيد في المقال ، ولأجلها نسج كل تلك المبالغات ، تمنيات الكاتب هي أن يعي المغاربةُ جميعا بحقهم في تحرير الجنس وشيوعيته ، في جميع الأماكن وبجميع الأشكال المحرمة والممنوعة شرعا وفطرة وقانونا وعرفا ، بما في ذلك الزنى والبغاء والدعارة والخيانة الزوجية والشذوذ الجنسي الذكوري والأنثوي .

ومع هذا الوعي الجماعي والمجتمعي ، تتحرك المعركة – كما يتمناها الداعية الجنسياني ـ ضد الفقه والقانون وضد من يتمسك بهما .

والمعركة الجنسية عند هذا الفيلسوف تنطلق بهذه التساؤلات التحريضية الثائرة : «لماذا لا نري في ذلك الانفجار تمردا ضد الأخلاق المضادة للجنس؟ لماذا لا نرى في الانفجار الجنسي تجاوزا لفقهٍ ولقانونٍ أصبحا متجاوَزين بفعل التطور الاجتماعي ، وبفعل تغير النظرة إلى الجنس؟ لماذا لا نري في الانفجار الجنسي معركة موضوعية ضد الفقه وضد القانون؟» .

ثم ينفث الكاتب زفراته متحسرا ومتمنيا لو أن «باستطاعة الفاعل الجنسي » العادي « أن يستوعب ضرورة الفصل بين الإيمان والقانون ، وأن يطالب صراحة ، بمفرده وكفرد عادي ، بعلمنة الجنس ، أي بعدم إخضاع الجنس إلى القانون الديني» .

ولكن ما دام هذا التمني غير متحقق وغير متوقع ، فإن الكاتب المناضل يقرر ، وينادي أنه «لا بد من إدراج مطلب علمنة الجنس في أجندا أحزاب اليسار وفي برامجها ، ولا بد للمجتمع المدني أن يصبح مجتمعا مدنيا حقيقيا ، أي لا بد من السماح بتأسيس جمعيات تدافع عن الحقوق الجنسية للمثليين ولغير المتزوجين» .

وبلجهة أكثر صرامة يضيف : «وعلى الجمعيات المتواجدة في الساحة ، المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والمرأة والسيدا ، أن تساهم في هذه المعركة حتى تبرهن على أن وجودها دليل على وجود مجتمع مدني يرفض أن تُستمد القوانين من مصادر دينية» .

الاستخلاص الواضح الذي يفرض نفسه ، هو أن هذا الفيلسوف المناضل يتمنى ويريد للمغرب همجية جنسية لا تعرف حدودا ولا تستثني أحدا ، ويريد ـ بعبارة أخرى ـ محو كل أثر للدين والأخلاق من المغرب . وهو ما يذكرنا بموقف زميله الإيديولوجي ، المحامي الشهير أحمد الدغرني ، الذي توقع ـ بل جزم ـ أن الإسلام سيرحل عن المغرب ، كما رحل الذين من قبله .

وأما اعترافاته :

فمحصلتها أن الإنجازات الإباحية السفاحية التي تحققت في المغرب ،

والتي أشاد بها الكاتب وبالغ في تضخيمها ، لم تكن ولن تكون أبدا صيرورة طبيعية عفوية ، ولم تكن في يوم من الأيام اختيارا إراديا حرا للمجتمع المغربي ، ولم تكن مطلبا شبابيا بريئا ، وإنما هي ثمرة مخططات وجهود وسياسات وضغوط ، داخلية وخارجية .

فصاحبنا يعترف أن ما سماه بالانفجار الجنسي يتم ويتحقق «تحت ضغط إيديولوجيا الاستهلاك الجنسي ، باسم الصحة النفسية أو باسم التحرر» . فالمسألة إذاً مسألة ضغوط وترويج إديولوجي ، وليست تطورا طبيعيا عفويا .

ويعترف كذلك أن «الشاب المغربي أصبح يوظف وسامته وقدراته الجنسية ـ بمساعدة الفياغرا أحيانا ـ في كسب عيشه مع مغربيات ميسورات الحال ومع سائحات أجنبيات » .

ويضيف «أما حين يكون الزبون أجنبيا ، فهذه ظاهرة حديثة لها علاقة بالرغبة في الهجرة أو بالسياحة الجنسية .

وهكذا فقد تدَخَّل في المسألة ضغطُ البطالة ، وحبوب الفياجرا ، وتدخلت السياحة الجنسية ، والتجارة البورنوغرافية . . . ومعلوم أن «السياحة الجنسية» هي سياسة وإستراتيجية عالمية ووطنية ، وهي مفروضة علينا وماضية في تحطيم مناعتنا ، ضد المجتمع المغلوب على أمره .

ويصل البعد السياسي للقضية ـ حسب اعترافات الدكتور الديالمي ـ «إلى درجة أن البعض بدأ يتحدث عن اقتصاد بغاء» . ومعلوم أن ما لا يتحدث عنه هؤلاء البعض هو أكبر وأخطر .

ورغم أن صاحب نظرية الانفجار الجنسي ، يتظاهر بنقد المسؤولين

والسياسيين المغاربة ، لعدم تجاوبهم السريع مع متطلبات الإباحية الجنسية المطلقة ، فإنه يعترف لهم بعدد من المواقف التشجيعية «المشكورة» . فهم بصفة عامة يتسمون بالنفاق وعدم الجدية في مواقفهم وحملاتهم المصطنعة ضد اللبرالية الجنسية المحرمة ، يقول الكاتب : «وتبلغ درجة النفاق إلى حد التنديد بالجنس غير المؤسساتي من طرف مسؤولين وسياسيين ، وهم يمارسونه فرديا بشكل أو بآخر ، أو يستفيدون من عائداته المالية المنتظمة داخل الاقتصاد غير المنظم» .

ويعترف كذلك «أن الحملات ضد الجنسانية غير المؤسساتية تتم في ظروف معينة ، وتستهدف أوساطا معينة ، وهو الشيء الذي يدفع إلى التشكيك في نواياها الرسمية المعلنة» .

ويقرر في النتيجة أن تلك الحملات المشكوك فيها ، لا تعبر سوى عن «سلطات تتأسلم بالمناسبة» . ولذلك فمواقفها لا تخرج عن كونها «ممارسات رقابية» متسامحة فعليا (انتقائية وظرفية) .

بعبارة أخرى ، فهي إنما تقوم بذر الرماد في العيون ، لا أقل ولا أكثر ، أما الحقيقة الواضحة فهي أن السياسات الرسمية المتبعة بالمغرب ، هي صاحبة «الفضل الأكبر» في الانحلال الجنسي ـ أو الانفجار الجنسي ـ الذي يتباهى به صاحبنا ومن هم على ملته .

وأما مغالطاته :

فأهمها منطقُهُ في الرد على الرافضين الناقدين لهذا الانفلات الجنسي السفاحي ، حيث ينعتونه بالانحراف والفتنة والخلل الاجتماعي ، يقول :

«تفرض السيوسيولوجيا الإسلاموية العفوية تحليلها الخاص من خلال مفاهيم الانحراف ، أو الفتنة ، أو العودة إلى الجاهلية» . ويقول : « فالقراءة السائدة للانفجار الجنسي تجعل منه خللا وتفككا سلوكيا وقيميا» .

بينما يرى الكاتب أن السلوك الاجتماعي لا يمكن اعتباره خللا وانحرافا إلا عندما يكون محدودا واستثنائيا ، يقول : «إن الإقدام على الجنس قبل الزواج وخارجه ، باسم المال ، أو باسم الحب ، أو باسم المتعة ، لا يمكن أن يعتبر خللا إلا إذا ظل استثناء نادر الوقوع» .

وما دام الأمر الآن قد تجاوز مرحلة الفعل المنعزل المحدود ، فقد خرج من صفة الانحراف والخلل ، واكتسب المشروعية الشعبية والسوسيولوجية ، فلم يعد هو المرفوض ، وإنما المرفوض ــ في نظره ــ هو «القانون الفقهي المنظم للجنسانية» .

ولو صح هذا المنطق الديالميُّ الغريب ، لكان على صاحبه أن يطالب الدولة والمجتمع بشرعنة الرشوة أيضا ، والادعاء أنها لم تعد خللا وانحرافا ، لأنها أصبحت «حلوة» مستساغة اجتماعيا ، وأصبحت منتشرة طولا وعرضا ، عموديا وأفقيا ، وقد أصبحت من الضروريات المتعارف عليها وطنيا!!

وقُل مثل هذا أيضا في شأن المخدرات؛ فتعاطيها ، والاتجار فيها ، وزراعتها ، وتصنيعها ، وتهريبها ، لم تعد أمورا استثنائية نادرة ، بل هي متفشية بدرجة أكبر وأظهر من الفساد الجنسي ، ومع ذلك لم يقل أحد ـ لا من الممارسين والمدمنين ، ولا من المحترفين والمستفيدين ــ تعالوا نتصالح مع المخدرات ، لكونها أصبحت مطلبا مجتمعيا وقطبا اقتصاديا ، تعالوا نقرر مشروعيتها ضدا على

أصحاب الفقه والقانون!!

وأكثر من هذا وذاك آفةُ التدخين ، فاستشراؤها ممتد بين جميع طبقات المجتمع ، ممن هم دون العشر سنين ، إلى من هم فوق السبعين ، وقد أصبح انتشارها ينافس انتشار الماء والهواء ، ومع ذلك فالناس لا يزالون يسمونها بلية ومصيبة ، ولا يكادون يذكرونها إلا مقرونة بعبارة «الله يعفو» . ولا تكاد تجد مدخنا إلا وهو يحاول ويتمنى أن يتطهر من رجسها في أقرب وقت ممكن .

وأكثر من كل ما سبق ، هناك سيادة الغش واختراقه جميع الأعمال وجميع المعاملات وجميع المستويات ، وقد انخرطت الأغلبية الساحقة من الناس في ممارسته والتعامل به . فهل علينا أن نجعل الغش من المقدسات الوطنية الدستورية المجمع عليها؟!

ومن مغالطات الكاتب السوسيولوجي ، قوله : «ينبغي أيضا السماح بتأسيس جمعيات تدافع عن حرية التدين»؟؟

فأي «حرية تدين» هذه التي تحتاج إلى تأسيس جمعيات للدفاع عنها؟ ومتى كان الدكتور عبد الصمد الديالمي ـ المفتخر دوما بلادينيته ـ معنيا ومدافعا عن التدين وعن حرية التدين؟!

فهل يقصد بحرية التدين حق المصلين في أداء صلواتهم في أوقات العمل بدون تضييق ولا تهديد من رؤسائهم؟

هل يقصد حق الموظفين والعمال والطلبة والتلاميذ في صلاة الجمعة الذي تنتهكه كثير من الإدارات والمؤسسات ، ويداس أكثر فأكثر في أيام الانتخابات

والاستفتاءات ، التي لا تكون عندنا إلا يوم جمعة؟

هل يقصد حق النساء والفتيات المتحجبات في المساواة وعدمِ التضييق عليهن والانتقاصِ لحقوقهن في الجامعات والإدارات والوظائف والترقيات؟

أم لعله يقصد بحرية التدين أشكالا من التدين الجديد لا نعرفها ولم نسمع عنها؟! لعله يقصد حرية التدين اللاديني؟!

على كل حال ففي المغرب : كل شيء كائن ، وكل شيء ممكن . ولذلك يقول المغاربة : في المغرب لا تستغرب .

ومن مغالطاته أيضا تظاهره بالعطف والشفقة على ضحايا العنف الجنسي وضحايا الاستغلال الجنسي ، من النساء والأطفال ؛ ولذلك استثناهم من ثورته الجنسية اللامحدودة . يقول : «أما القوانين المتعلقة بالعنف الجنسي (إزاء القاصرين وإزاء المرأة) وبالعمل الجنسي ، فلا بد من الاحتفاظ بها ، لأنها مطابقة تماما لمنطق حقوق الإنسان» .

وهل يجهل اليوم أحد من الناس ـ فضلا عن متخصص في الدراسات والخدمات الجنسية ـ أن سياسة الإثارة الجنسية والتهييج الجنسي ، وسياسة تحطيم المناعة والعفة والانضباط في المجتمع ، وسياسة نشرِ الثقافة البهيمية ، هل يجهل أحد أن هذه السياسات لا يمكن فصلها ولا تخليصها ولا إعفاؤها مما نراه ونسمعه من عنف جنسي ومن إجرام جنسي؟ وهي سياسات لا تبقي مجالا للتمييز ولا للتعفف ولا للتوقف عند حدود معينة ، لأن تلك السياسات وهذه الدعوات قائمة أساسا على تحطيم فكرة التعفف والتمييز والانضباط .

فمما لا شك فيه أن سياسات الفساد الجنسي الممنهج ، ودعوات الإباحية الجنسية ، مسؤولة كامل المسؤولية عن الهمجية الجنسية ، وعن جرائم الاغتصاب وما يصحبها عادة من اختطافات واعتداءات شنيعة تصل مرارا إلى التعذيب والقتل ، ومسؤولة كذلك عن انتشار الأمراض الفتاكة المتنقلة جنسيا . وأما جناياتها الاجتماعية والتربوية والخلقية ، فأكبر من أن تقدر أو توصف . . .

*****